

تحقيق

رافدة صافي
Raghida.ss@gmail.comالكتلة النيابية في برلمان 2018 [7]
كتلة الوسط المستقل السابعة عدداً؛
مكافحة الفساد يجب أن تكون في صلب
النهج التشريعي

عضو كتلة الوسط المستقل النائب نقولا نحاس.

الخليجيون الى لبنان وصرفوا اموالاً فيه. عندها اعتقدنا اننا تجاوزنا الازمة، الا ان الواقع كان باننا غصنا اكثر فيها، لاننا انفقنا نتائج هذه الظاهرة السياسية والمالية من دون ان نعالج الاساس.

■ من اين يجب بدء معالجة الاساس؟
□ الامر يتطلب بأن يقتنع الجميع بانهم لم يعودوا قادرين على الاستمرار في النهج السياسي نفسه في ادارة البلد. لدينا دراسات كثيرة موجودة منذ العام 2002 وكلها تكرر نفسها. الان يتحدثون عن ماكنزي، لكن التقرير الذي رفعه جاء مطابقاً لتقرير بوز الن، وللمشروعين اللذين وضعتهما حكومة الرئيس ميقاتي. هناك ست او سبع دراسات موجودة حالياً لمعالجة هذا الامر بعمق، ولم يطبق منها حرف واحد. العبرة ليست في وضع الدراسات بل في ضرورة تغيير نظرنا الى الامور. في الامس قال احدهم انه سيحمي جماعته في الدولة. هذا هراء وهو امر يصب ضد مبدأ قيام الدولة. القانون يحتم فصل الموظف اذا كان لديه انتماء سياسي.

■ ما هو المشروع الذي تطمحون الى تنفيذه؟
□ ترسيخ استقلالية القضاء والهيئات الرقابية من اولوياتنا. نعمل على منح المؤسسات العامة التي ترعى مؤسسات اقتصادية المزيد من الحرية والصلاحيات لتصبح منتجة، وتتمكن تالياً من القيام بواجباتها والعمل كقطاع خاص، على ان تحاسب في ما بعد على نتيجة عملها، وليس ان نحاسبها على كل قرش تريد صرفه قبل ان تصرفه، فالاقتصاد لا يدار بهذه الطريقة. على الحكومة المقبلة ان تلتزم مشروع اولويات اساسية لكيفية النمو. مؤتمر سيدر كناية عن مشاريع للبنى التحتية، ولكن هذا وحده لا يمكن ان يكون كافياً. يجب ان نفتح الباب امام الاقتصاد للشراكة

” اذا لم يكن في لبنان نمو مستدام نكون جميعاً نخدم بعضنا بعضاً الفساد لا يتعلق بالنصوص رغم اهميتها بل بالنفوس
على الحكومة المقبلة التزام اولويات اساسية لكيفية النمو

والادارة الحكومية وادارة الشأن العام عاد مجدداً. الخطة الاساسية يجب ان تشمل اصلاح الاساس وليس تنميق الامور فقط، كما حصل في الفترة الممتدة بين عامي 2007 و2010، حين ارسيت معادلة سياسية شرق اوسطية جاء خلالها الملك السعودي عبدالله بن عبد العزيز الى لبنان واصطحب معه الرئيس السوري بشار الاسد، فعاد بنتيجتها

بكل وضوح اننا نحصل على النتيجة نفسها منذ العام 1992 لغاية اليوم، وهي لم تتغير ايا كان رئيس الجمهورية او رئيس الحكومة او العهد، ما يعني ان المسألة مرتبطة بالاداء. النظام السياسي القائم يخنق الطاقات الاقتصادية في البلد. الاقتصاد في لبنان ليس في حجم النهج السياسي القائم. المحاصصة الموجودة هي اكبر من طاقة البلد، لذلك فاننا سنصل الى مأزق اذا لم يتم وضع حد لذلك. اية معالجة او حلول لن يكتب لها النجاح، لانه في النتيجة مهما حصلنا سيبقى مصروفنا اكبر. المحاصصة السياسية لا تتطلع الى حجم الاقتصاد بل الى مصالحها الشعبوية الخاصة، وهذا لا يساعد على قيام توازن، لذا فاننا نرى ان الهوة تتسع سنة بعد سنة. كنا نحاول ردم هذه الهوة بشيء مستعار الا وهو مال المغتربين واللبنانيين الذين يعملون في الخارج. وعندما توقف ذلك ظهرت المشكلة بشكل واضح لمن لم يكن يريد ان يرى في الماضي. كنا قد حذرنا من هذا الامر منذ العام 2002. اجرينا بين 2002 و2006 بعض الاصلاحات، لكن عدم التوازن بين قدرة الاقتصاد

بالنصوص على الرغم من اهميتها، بل بالنفوس. مكافحة الفساد يجب ان تكون في صلب النهج التشريعي. جميعنا اليوم يتغنى بمحاربته. لكن فعلياً هذا الموضوع في حاجة الى مراجعة. اذ على جميع المسؤولين ان يغيروا عن اقتناع كيفية ادارتهم للشأن العام، وان يدركوا انهم وصلوا الى نهاية المطاف، ويجب ان يقوموا بذلك قبل فوات الاوان. الفساد ليس شعراً ولا عنواناً، بل ممارسة نخترها كل يوم وكل لحظة على مختلف الصعد. عندما يدرك المسؤولون اهمية وضع حد لهذه الافة سيظهر ذلك على كل المستويات، من خلال ممارستهم للسلطة وفي الادارة والتعيينات وحتى في تأليف الحكومة. مرجعية الموظف يجب ان تكون الدولة والقانون وليس الزعيم. ثمّة قوانين جاهزة، ونحن في صدد اعداد اخرى، لكن القانون ليس الاساس، بل الحاكم الذي يطبق القانون. لبنان ذاهب الى الانهيار اذا لم يغير المسؤولون نهجهم وطريقة تفكيرهم. الدولة ليست باباً لتأمين مصالحنا الخاصة بل هي اولا واخيراً لخدمة المواطنين، ومن لا يمتلك ثقافة خدمة الناس بغض النظر عن مصالحه الخاصة، فهو في رأيي يتجه بالبلد نحو الهاوية.

■ ما هو تصوركم لمعالجة المديونية العامة؟
□ حبذا لو كان لدينا تصور، لان المديونية في النتيجة نتجت من اداء هذا النظام القائم منذ التسعينات. الارقام تظهر

تسعى الى الوسطية عبر التزامها خط الاعتدال والوسط. تؤمن بأن لبنان لا يبني الا بالتوافق بين جميع ابناءه، وبأن احداً لا يمكنه ان يلغي هذه المعادلة لانها اساس للبنان ودوره ورسالته ولما يمثله من منصة للحوار والتلاقي والتوافق. البعض يراها كذلك، والبعض الاخر يرى انها تترك احياناً مكانها لتسير في اتجاه الاطراف والمحاور

الى البقاء في هذه الارض، نكون جميعاً نخدم بعضنا بعضاً. كتلتنا تصبو الى ان تكون لديها الرسالة الصحيحة التي تسلط الضوء على الاخطاء، وتساهم في الوقت نفسه في صياغة الحلول. هذا ما نعمل عليه حالياً لكن بروية، لان الفكرة اذا ما تم اطلاقها قبل موعدها لا تكون منتجة. اثبتنا خلال ممارستنا للحكم اننا نملك نظرة حقيقية الى مفهوم الدولة ومفهوم المواطن وحقوقه، والنمو الذي يطمح اليه كل مواطن في هذا البلد.

■ الواقع المالي وازمة المديونية ومكافحة الفساد تشكل هواجس لديكم تسعون الى معالجتها. كيف ستقومون بذلك من خلال عملكم في المجلس النيابي؟
□ اقر المجلس النيابي خلال الاشهر السبعة الماضية قوانين عدة لمحاربة الفساد. لكن على الرغم من ذلك، لم ولن يتغير شيء، لان الموضوع لا يتعلق

اذا كانت جميع الكتل النيابية قد دخلت البرلمان بعد انتخابات العام 1992، الا ان كتلة الوسط المستقل التي يرأسها الرئيس السابق للحكومة نجيب ميقاتي تعتبر جديدة نسبياً على العمل البرلماني. فهي الاحدث في المجلس النيابي، مرتبطة مباشرة برئيسها، وباطارها الجغرافي المحصور بعاصمة الشمال طرابلس، وان كانت طموحاتها تتجاوز هذا المحيط. تضم شخصيات سياسية مخضمة، لكنها تفتقد الى عنصر الشباب والى العنصر النسائي.

الكتلة كانت قد اعلنت خلال الانتخابات النيابية عن مشروع انتخابي من شقين: تشريعي وامثالي. النائب في كتلة الوسط المستقل نقولا نحاس تحدث الى "الامن العام" عن هذا المشروع وسبل وضعه حيز التنفيذ.

■ قلت انكم تطمحون الى الوصول الى كتلة وسطية تغييرية. هل بدأت التغيير؟
□ التغيير لا يبدأ بالامور الملموسة بل غير الملموسة، اي التفكير والنهج وطرح افكار جديدة، والتطرق الى المشاكل في عمقها وتكوينها وتفسيرها من اجل ولوج باب الحلول المرجوة، وصولاً الى وضع تصور لما نطمح ان يكون عليه لبنان. اذا لم يكن في لبنان نمو مستدام يدفع شبابه

كتلة الوسط المستقل

نجيب ميقاتي، علي درويش، جان عبيد، نقولا نحاس.

تعلن المديرية العامة للأمن العام تصميمها المثابرة حتى النهاية.

الاضلاع الاقتصادي للمدينة، منها مثلا مرفأ طرابلس الذي نسعى الى منحه نوعا من الاستقلالية لكي يعمل بشكل افضل. اما معرض رشيد كرامي الدولي فاننا نحاول ايجاد حل لوضعه لان ادارته مشلولة. تعيين حارس فيه مثلا يتطلب اكثر من ستة اشهر من الروتين الاداري، فضلا عن موافقة وزير الاقتصاد والمال. هناك مشروع اخر يتعلق بالمعالم السياحية في المدينة، وهي معالم اساسية اذا ما تم الربط بينها، اذ يمكننا حينها انشاء الطريق السياحية في الشمال واساسها في طرابلس، حيث توجد اقدم مدينة مملوكية في العالم وهي الثانية بعد القاهرة. كذلك نعمل على تطوير المنطقة الاقتصادية وتوسعتها. طرابلس في امكانها ان تصبح نقطة الانطلاق لمستقبل الشمال وسوريا معا. في اطار سعينا الى جعل طرابلس عاصمة لبنان الاقتصادية، قدمنا الى منظمة الاسكوا كتابا يتضمن كل مشاريع البنى التحتية اللازمة لكي تدخل طرابلس الى هذا الحيز، وسناقشه مع المسؤولين في المنظمة. كما نعمل حاليا على توفير مؤسسات للتأهيل والتدريب المهني، تهتم بالعاطلين عن العمل والذين تركوا المدرسة قبل انهاء تحصيلهم العلمي، وهم موجودون باعداد كبيرة في المدينة.

■ هل تطمحون الى انتقال مشاريعكم الى خارج الشمال؟
□ كل مسؤول عندما يملك مشروعا سياسيا يؤمن به، يطمح الى ان يكون لديه في كل لبنان اشخاص يؤمنون بهذا المشروع، خارج الاصطفاف الطائفي الذي نعتبره حاجزا وسدا منيعا امام الوصول الى الدولة. اتفاق الطائف تحدث عن العلمنة وعلى ان يكون المجلس النيابي خارج القيد الطائفي، وبذلك فتح الباب امام العلمنة التي لا بد من الخروج من الاصطفاف الطائفي للوصول اليها.



اجتماع كتلة الوسط المستقل. من اليمين النواب: جان عبيد، الرئيس نجيب ميقاتي، علي درويش، نقولا نحاس.

الاولى في طرابلس

انبتقت كتلة الوسط المستقل من تيار العزم الذي شارك في الانتخابات النيابية عامي 2000 و2009، عبر ترشيح رئيسه نجيب ميقاتي في دائرة طرابلس عن المقعد السني، واستطاع تحقيق الفوز في المرتين، فيما لم يترشح ميقاتي لانتخابات العام 2005 وكان رئيسا للحكومة انذاك وفضل عدم الترشح. عاد التيار وشارك في الانتخابات النيابية عام 2018 في دائرة طرابلس - المنية - الضنية عبر لائحة العزم التي حلت في المرتبة الاولى في طرابلس.

◀ مع القطاع الخاص في اطار آليات محددة وهيئات ناظمة لرعاية هذه الشراكة. ثمة قوانين موجودة ترعى هذا الموضوع لكننا الغيناها بالممارسة. اليوم يجب اعادة تطبيقها ومنها قانون الهيئات الناظمة للاتصالات والكهرباء والمياه والطيران المدني. ان لبنان يمتلك طاقات هائلة ولكنها تختنق، لان فلانا يريد ان يكون نائبا واخر يريد ان يصبح وزيرا او رئيسا للجمهورية، لم يعد في استطاعتهم الاستمرار بهذه الطريقة. سبل الوصول الى الخلاص معروفة ومدروسة، لكن المهم ان تكون لديهم القناعة بأن الشأن العام خدمة وليست مصلحة شخصية.

■ هل عملكم محصور في طرابلس فقط؟
□ العمل الخدماتي نعم. نحن نهتم بكل ما يهم طرابلس والشمال. نعمل حاليا على مشاريع خدمتية عدة للمنطقة من شأن تنفيذها ان ينعش الوضع



المديرية العامة
للأمن العام